تبين المداخل و« الارضية » او الخلفية التاريخية للموضوع .

ثانيا : عيب آخر ، من نفس طراز العيب السابق ، وهو غياب الخلفية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة الدراسة ، بحيث تبدو الاحداث معلقة في الهواء ، وبحيث يضطر المؤلف اما الى استخدام اصطلاحات وتعبيرات لم يقل لنا ما الذي يقصده بها ، او يكرر الحقائق أكثر من مرة ، وهو كان في غنى عن ذلك لو بدأ بتوضيح : ما هي فلسطين ، بمعنى ما هي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة فيها عام ١٩١٧ ، وكيف تطورت هذه الاوضاع ، وما هي آثار هذا التطور على مسار الحركة الوطنية . الحركة الوطنية ليست كائنا خرافيا غير منظور . انها حركة طبقات وفئات اجتماعية ، في وحدتها وصراعها ، وفي مواجهتها لعدوها ، في ايجابياتها وسلبياتها ...

والمؤلف نفسه يعترف بتقصيره في هذه النقطة ، ويحاول تبريره قائلا : « وقد كان في نيتي أن أخصص فصلا من الدراسة عن القوى الاجتماعية في فلسطين ، لكن تشعب الاوضاع السياسية وتعدد جوانبها في تلك الفترة دفعني الى التركيز على الناحية السياسية وان كنت لم اغفل الاشارة الى تلك القوى في أماكن مختلفة من الدراسة » (ص ٩ — ١٠) .

عذر أقبح من الذنب ! صحيح ان السياسة هي تعبير مكثف عن الاقتصاد ، ولكن لن نستطيع فهم الامور السياسية ، في اي مجتمع ، خلال فترة زمنية معينة ، ان لم نفهم اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ، والاشارات الخاطفة هنا وهناك في صلب الدراسة لا تكفي .

أخيرا وليس آخرا : تقسيم الفصول تقسيم مفتعل جدا ، ولا يقوم على أسس تبرره . ذلك ان تاريخ فلسطين خلال الفترة التي يدرسها الكاتب مر بمرحلتين ، لكل منهما معالم وسمات خاصة :

المرحلة الاولى : تبدا مع نهاية الحرب العالمية الاولى تقريبا وتمتد الى ١٩٢٩ ، وهي مرحلة تتميز باعتماد الحركة الوطنية على أساليب المؤتمرات وتوجيه النداءات ، وغيرها ، الى سلطات الاحتلال ، مع حدوث هبات خارج نفوذ قيادة الحركة الوطنية .

المرحلة الثانية : تعقب المرحلة السابقة وتنتج عنها ، وتمتد الى ١٩٣٩ . وهنا يتبين خطأ الكاتب في الوقوف عند عام ١٩٣٦ . انها وقفة غير مبررة ، لا تاريخيا ، ولا علميا . وهكذا بدأت الدراسة مقطوعة الجذور ، وانتهت وهي تقف معلقة في الهواء .

في ضوء هذا ، لم يكن هناك اي داع لتخصيص فصل خاص لانتفاضة ١٩٢٩ التي يسميها المؤلف خطأ بالاضطرابات ، بل لم يكن هناك داع لمثل هذا التقسيم ، وكان الافضل والاكثر علمية ودقة في المنهج ، تقسيم الدراسة الى قسمين ، وتقسيم كل قسم الى فصول او مباحث او ابواب ، بناء على مبررات تاريخية وعلمية .

هذه العيوب الثلاثة الرئيسية تركت بصماتها على كل أجزاء الدراسة ، بل وعلى كل صفحة فيها . فقد تحولت الى نوع من « السرد التاريخي » ، وهي طريقة في كتابة التاريخ اصبحت تقليدية ، وجدت مكانها في متاحف البحث التاريخي مع العاديات والآثار .

والسرد بطبيعته يلجىء صاحبه الى التكرار ، والخلط ، وجعل المعلومات متداخلة ببعضها ، حيث تغيب دقة المنهج وصرامته ، ويغيب التقسيم الفرعي . بل ان السرد في مثل هذه الحالة يتحول الى معلومات « منقولة » ومرصوصة بعضها بجانب بعض ، دون بذل الجهد الواجب والكافي للدمج والربط ، والتحليل ، وتعميق الفكرة الرئيسية ، وتجميع كل الافكار الجانبية حولها كي تخدمها ، وتزيدها جلاء ووضوحا .

كل هذا مفتقد في صفحات الجزء الاغلب من هذا الكتاب ، فضلا عن عدم الدقة في الاسلوب ، وسوء الصياغة أحيانا .

ولا يجافي الحقيقة في شيء القول بأن هذا الكتاب عبارة عن « قص ولصق » ، قص معلومة من هذا الكتاب او المرجع ، ولصقها بجانب معلومة من مرجع آخر وهكذا . وهكذا يصدر كتاب جديد يضاف الى المكتبة العربية ! وما أغنى المكتبة العربية بمثل هذه الكتب ، وما كان اغناها عنها .